

اتفاقيات مع تشيلي والبيرو والارجنتين لتقديم المساعدة التقنية في مجال استعمال المياه استعمالا سليما وتخزينها وطرق الري الصحيحة (٢٥).

### في المجال العسكري

لقد لقي القطاع العسكري في عنصره — البحث والانتاج — اهتماما كبيرا منذ قيام اسرائيل ، ولكنه اندفع دفعة قوية ولائى دعما كبيرا بعد حرب حزيران ١٩٦٧ . اذ حاولت اسرائيل تنفيذ سياسة اكتفاء ذاتي خاصة في ميدان تصنيع الاسلحة الخفيفة وقطع الغيار بعد الحظر الفرنسي اثر هذه الحرب . واعتمدت اسرائيل في هذا المجال على نتائج الابحاث والتطوير في البلاد المتقدمة خصوصا الولايات المتحدة فاستوردت المعلومات وبراءات الاختراع وعملت لتكييفها وتطويرها في مؤسساتها العلمية كسي تخدم حاجاتها العسكرية .

وقد تمت صناعة اسرائيل العسكرية ، لتصبح الدولة اكبر صاحب عمل ، فصناعة الطائرات وحدها تستخدم ما يزيد على ١٣ الف شخص . واسرائيل مدرجة في معهد الدراسات الاستراتيجية بلندن بين الدول الاربعة والعشرين في العالم التي تطور وتنتج بعض اسلحتها بينما لا تضم القائمة ايا من البلدان العربية .

وفي تصريح لموشي دايان في حزيران ( يونيو ) ١٩٧٣ قال : « فيما بلغت قيمة اسلحتنا عشية حرب الايام الستة ٨٠٠ مليون ليرة اسرائيلية . ٥٠ ٪ منها انتاج محلي ، فان اسلحتنا تبلغ هذه السنة ٢٥٠ مليارا ليرة اسرائيلية ٤٨ ٪ منها انتاج محلي . وتوقع دايان ان تبلغ قيمة السلاح الاسرائيلي سنة ١٩٧٧ ، ٦٢٥ مليارا ليرة ٧٥ ٪ منها انتاج محلي يشمل طائرات وصواريخ ودبابات ، وقال ان حوالي ٩٠ ٪ من الذخيرة تنتج في اسرائيل » (٢٦) .

وقد نقلت « دافار » في عددها الصادر في ٤/٩/١٩٧٤ ، عن المهندس ميخائيل شور مدير الصناعة الحربية قوله ان احدى عبر حرب يوم الغفران ، كانت زيادة احتياط الذخيرة على انواعها لحساب الجيش . وقد بذل منذ انتهاء الحرب جهد مركز لهذا الغرض . وتستمر فترة الطوارئ في الصناعة الحربية لتوفير حاجات الجيش من الاسلحة والذخيرة . وتعمل هذه الصناعة حاليا في انتاج ذخيرة للأسلحة التي تسم الحصول عليها اخيرا . وفي انتاج بعض هذه الاسلحة ايضا ومن بينها الاسلحة والمعدات السوفياتية الصنع التي غنمت في الحرب الاخيرة (٢٧) .

وجاء في التقرير السنوي لمراقب دولة اسرائيل بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، انه : كان الامداد الفعلي من الصناعة العسكرية للقوات البرية الاسرائيلية خلال فترة نيسان — ايلول ١٩٧٣ يشكل نسبة ٧٨ ٪ فقط مما كان مخططا لتلك الفترة . كما حصل سلاح الجو على ٦٧ ٪ من الامداد الذي كان مخططا له في السنة المالية ١٩٧٣ واجل الباقي لسنة ١٩٧٤ وفي شهر تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٣ ضوعف معدل الامداد الشهري ولكن الامداد الشامل حتى نهاية الشهر كان لا يزال اقل بنحو ٢٨ ٪ من الامداد المخطط (٢٨) .

وقد اعلن ان جهاز الامن استثمر ٥٠٠ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٧٤ في البحث والتطوير ، مقابل ٧٠ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٧ (٢٩) .

وقد توصل رؤساء جهاز الامن بعد حرب تشرين الى استنتاج انه من الضروري بذل جهد اكبر كثيرا من الماضي في تطوير وسائل قتال ذاتية . واحد الاستنتاجات هو انه